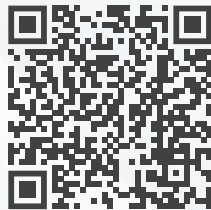


تحليل الاستراتيجي
ابريل 2026



مستقبل الأمن الخليجي في مرحلة ما بعد الحرب وإعادة صياغة التوازنات الإقليمية

إعداد
وحدة البحوث و الدراسات



www.asamcenter.com
info@asamcenter.com

  **ASAMCENTER**



ASAM للدراسات الاستراتيجية مركز
بحثي وفكري فاعل تأسس منذ عام
2015م، بصفته مؤسسة مستقلة
تعنى بتطوير المعرفة ودعم صناعة
القرار في المنطقة العربية.

www.asamcenter.com

دراسات إستراتيجية

مستقبل الأمن الخليجي في مرحلة ما
بعد الحرب وإعادة صياغة التوازنات
الإقليمية

ملخص الحدث

يمثل الصراع الأمريكي-الإسرائيلي مع إيران لحظة كاشفة ومؤسسة في آن واحد بالنسبة إلى بنية الأمن الخليجي. فهو لم يكن مجرد مواجهة عسكرية عابرة بين أطراف متنازعة، بل كان اختباراً عملياً لمدى صلابة المنظومات الأمنية القائمة، وامتحاناً حقيقياً لفاعلية التحالفات التقليدية، وحدود الردع، وقدرة دول الخليج على حماية مصالحها الحيوية في بيئة إقليمية سريعة الاشتعال.

لقد دخلت دول الخليج هذه الحرب وهي تحاول التموضع خارج خطوط الاشتباك المباشر، متبنيّة سياسة تقوم على ضبط النفس وتخفيف المخاطر، مع الحرص على عدم منح إيران مبرراً لتحويل المعركة إلى حرب إقليمية شاملة. غير أن مسار الأحداث كشف أن تجنب الانخراط العسكري لا يعنى بالضرورة النجاة من تداعيات الحرب، إذ إن الصواريخ والمسيرات وتهديد الممرات البحرية لم تميز كثيراً بين طرف منخرط وطرف متحفظ، الأمر الذي وضع الأمن الخليجي أمام حقيقة صلبة: المنطقة لم تعد قادرة على الاحتماء الكامل خلف المظلة الخارجية، كما لم يعد ممكناً إدارة التهديد الإيراني بمنطق الاحتواء الدبلوماسي وحده.

ومن هنا، فإن الأهمية الاستراتيجية لهذا الحدث لا تكمن فقط في آثاره العسكرية أو الأمنية المباشرة، بل في كونه أطلق مساراً أوسع من إعادة تعريف الأمن الخليجي؛ من مفهوم قائم على الحماية الخارجية والردع بالوكالة، إلى مفهوم أكثر تعقيداً يركز على الاستقلال النسبي، والتكامل الإقليمي، وتنويع الشركاء، والانتقال من إدارة التهديد بعد وقوعه إلى محاولة استباقه وإضعاف شروطه البنيوية. بهذا المعنى، فإن الحرب لم تغيّر فقط ميزان القوى، بل غيّرت أيضاً طريقة التفكير الخليجي في الأمن، وفي مصادر التهديد، وفي طبيعة الطفاء، وفي شكل النظام الإقليمي الذي يمكن أن ينشأ بعد الحرب.

السياق العام

لا يمكن فهم التحولات التي طرأت على الأمن الخليجي دون وضعها في سياق أوسع من التراكمات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي سبقت الحرب وتفاعلت معها. فالحرب الأخيرة لم تنشأ في فراغ، بل جاءت في بيئة إقليمية كانت أصلاً تعاني من هشاشة التوازنات، وتنامي دور الفاعلين غير الدولتين، وتراجع فعالية المنظومات الأمنية التقليدية، وتصاعد الشكوك في الضمانات الغربية، إلى جانب التحولات في أسواق الطاقة والملاحة الدولية.

سياسياً، كانت المنطقة قبل اندلاع الحرب تعيش حالة من التهذئة الحذرة، حيث سعت بعض دول الخليج إلى تخفيف التوتر مع إيران عبر قنوات دبلوماسية، مع الإبقاء على تحالفاتها الأمنية التقليدية مع الولايات المتحدة. غير أن هذه التهذئة لم تكن تعبيراً عن تسوية حقيقية بقدر ما كانت محاولة لإدارة المخاطر وتأجيل الانفجار. ولذلك، عندما اندلعت الحرب، بدا واضحاً أن أرضية الثقة السياسية بين الأطراف لم تكن كافية لمنع انتقال التوتر إلى مستويات أكثر خطورة. كما برز عامل آخر بالغ الأهمية، وهو شعور دول الخليج بأن أي ترتيبات تخص مستقبل الإقليم لا يمكن أن تُصاغ مرة أخرى من دون إشراكها بصورة مباشرة، خاصة بعد التجارب السابقة التي همشت شواغلها الأمنية الجوهرية.

عسكرياً، كشفت الحرب أن طبيعة التهديد في المنطقة قد انتقلت بوضوح من الجيوش النظامية التقليدية إلى منظومات أكثر مرونة وأقل تكلفة وأكثر قدرة على المناورة، مثل الصواريخ الدقيقة والطائرات المسيّرة والحرب البحرية الرماذية. وهذا التحول يعني أن التفوق العسكري الكلاسيكي لم يعد وحده كافياً لضمان الحماية، لأن الخصم لم يعد يحتاج إلى مواجهة شاملة ي يحدث أثراً استراتيجياً، بل يكفي أن يضرب منشأة حيوية أو يهدد ممرًا مائياً أو يربك أسواق الطاقة حتى يفرض كلفة كبيرة على خصومه.

اقتصادياً، مثلت الحرب تذكيراً قاسياً بأن أمن الخليج ليس منفصلاً عن الاقتصاد العالمي. فدول الخليج ليست فقط وحدات سياسية تبحث عن الحماية، بل هي أيضاً عقد رئيسية في شبكة الطاقة والتجارة العالمية. ومن ثم فإن أي اضطراب في أمنها، أو في الملاحة عبر مضيق هرمز، أو في البنية التحتية للطاقة، يتحول فوراً إلى أزمة دولية تتجاوز حدود الإقليم. ومن هنا برز الارتباط العضوي بين الأمن العسكري والأمن الاقتصادي، بحيث لم يعد بالإمكان الحديث عن حماية الخليج من دون الحديث عن حماية خطوط الإمداد، والموانئ، ومحطات التحلية، ومنشآت النفط والغاز، والبنية التحتية الرقمية التي تدير هذه المرافق.

أما جيوسياسياً، فقد عكست الحرب تراجع النموذج الأحادي الذي كانت الولايات المتحدة تصدر فيه منفردة مشهد الأمن الإقليمي، وبروز بيئة أكثر تعددية في مراكز القوة. فالقوى المتوسطة بدأت تجد لنفسها موطئ قدم، والدول الخليجية نفسها باتت أكثر ميلاً إلى تنويع الخيارات، فيما لم تعد إيران مجرد خصم يمكن التعامل معه كتهديد مؤقت، بل كحقيقة جيوسياسية دائمة لا يمكن إزالتها بسهولة، وإنما ينبغي التفكير في كيفية ردعها واحتوائها وإدارة أثارها في آن واحد.

الفاعلون الرئيسيون ومصالحهم

تشكل خريطة الفاعلين في بيئة الأمن الخليجي بعد الحرب الحالية منظومة معقدة من التفاعلات المتداخلة، حيث لم يعد بالإمكان فهم سلوك أي طرف بمعزل عن شبكة المصالح المتقاطعة التي تحكم علاقاته مع بقية الفاعلين. فالصراع لم يعد ثنائياً بين دول، بل تحول إلى فضاء استراتيجي متعدد المستويات، تتداخل فيه القوى الكبرى مع الفاعلين الإقليميين والقوى الصاعدة، ضمن ديناميكيات تجمع بين الردع والتنافس والتكيف.

1. دول مجلس التعاون الخليجي

تتحرك دول مجلس التعاون الخليجي في بيئة استراتيجية تتسم بارتفاع مستوى المخاطر وتعدد مصادر التهديد، ما يجعلها أمام معادلة دقيقة تقوم على تحقيق التوازن بين تأمين الاستقرار الداخلي وتجنب الانخراط في صراعات مفتوحة. وقد أظهرت الحرب الأخيرة أن هذه الدول لم تعد قادرة على الاكتفاء بسياسة الاعتماد على الحماية الخارجية، بل باتت مطالبة بإعادة تعريف دورها كفاعل أمني مستقل نسبياً.

في هذا السياق، تتجه دول الخليج إلى تبني مقاربة تقوم على «ضبط النفس الاستراتيجي»، حيث تسعى إلى تجنب التصعيد العسكري المباشر، مع العمل في الوقت ذاته على تعزيز قدراتها الدفاعية الذاتية، خاصة في مجالات الدفاع الجوي وحماية البنية التحتية الحيوية. كما تستخدم هذه الدول أدواتها الاقتصادية والدبلوماسية للحفاظ على التوازن، عبر بناء علاقات مرنة مع مختلف الأطراف، بما في ذلك القوى الكبرى والفاعلين الإقليميين.

غير أن التحدي الأساسي الذي تواجهه يتمثل في كيفية تحقيق الردع دون استفزاز، والحفاظ على الاستقرار دون الظهور بمظهر الضعف، وهو ما يدفعها إلى تبني استراتيجية «الحياد النشط» التي توازن بين الانخراط المحدود والابتعاد عن خطوط المواجهة المباشرة.

2. إيران: استراتيجية الردع غير المتكافئ وتوسيع النفوذ

تمثل إيران الفاعل الأكثر ديناميكية وتعقيداً في هذه المعادلة، حيث تعتمد على استراتيجية تقوم على استخدام أدوات غير تقليدية لتعويض الفجوة في القوة العسكرية التقليدية مع خصومها. فبدلاً من الدخول في مواجهات مباشرة، تركز طهران على بناء شبكة من أدوات الردع غير المتكافئ، تشمل الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، إضافة إلى توظيف الفاعلين غير الدوليين في الإقليم.

وقد أظهرت الحرب الأخيرة أن إيران، رغم تعرضها لضغوط عسكرية واقتصادية كبيرة، تمتلك قدرة عالية على التماسك الداخلي وإعادة ترتيب صفوفها، مستفيدة من طبيعة نظامها

السياسي القائم على تعددية مراكز القوة. وبدلاً من أن تؤدي الضربات إلى إضعافها بشكل حاسم، أسهمت في تعزيز خطابها الداخلي القائم على الصمود والتحدى.

في المرحلة المقبلة، يُتوقع أن تواصل إيران اعتماد استراتيجية «الإنهاك طويل الأمد»، من خلال إبقاء مستوى التوتر عند حد منخفض نسبياً، مع الحفاظ على القدرة على التصعيد عند الحاجة، خاصة عبر تهديد ممرات الطاقة والملاحة البحرية، وهو ما يمنحها ورقة ضغط استراتيجية فعالة في مواجهة خصومها.

3. الولايات المتحدة: من الضامن الأمني إلى الشريك محل الشك

لا تزال الولايات المتحدة تمثل الركيزة الأساسية في منظومة الأمن الخليجي، غير أن الحرب الأخيرة كشفت عن تحول مهم في طبيعة هذا الدور، حيث لم تعد تُنظر إليها كضامن مطلق للأمن، بل كشريك يثير بعض الشكوك حول مدى التزامه واستعداده لتحمل كلفة الحماية.

فمن جهة، تمتلك الولايات المتحدة تفوقاً عسكرياً كبيراً، وقواعد منتشرة في المنطقة، وقدرة على التدخل السريع، إلا أن هذه المزايا لم تمنع تعرض دول الخليج لهجمات مباشرة، ما أضعف الثقة في فعالية المظلة الأمنية الأمريكية. ومن جهة أخرى، فإن وجود هذه القواعد بات يشكل في حد ذاته عامل جذب للاستهداف، ما يخلق مفارقة استراتيجية معقدة.

في ضوء ذلك، يبدو أن العلاقة بين واشنطن ودول الخليج تتجه نحو إعادة تعريف، بحيث تنتقل من نموذج «التبعية الأمنية» إلى نموذج «الشراكة الاستراتيجية»، حيث تسعى دول الخليج إلى الحفاظ على العلاقة مع الولايات المتحدة، ولكن ضمن إطار أكثر توازناً وتنوعاً في الخيارات.

4. إسرائيل: الفاعل العسكري الحاسم وإعادة تشكيل التوازن

برزت إسرائيل خلال الحرب كفاعل عسكري رئيسي قادر على التأثير المباشر في مجريات الصراع، مستفيدة من تفوقها التكنولوجي والعسكري، ومن قدرتها على تنفيذ عمليات دقيقة تستهدف البنية العسكرية الإيرانية. وقد أسهم هذا الدور في إعادة تشكيل ميزان القوى في المنطقة، وفرض واقع جديد على الفاعلين الآخرين.

بالنسبة لدول الخليج، يطرح هذا الدور الإسرائيلي معادلة معقدة، إذ من جهة يمكن أن يشكل التعاون الأمني معها فرصة لتعزيز قدرات الردع، خاصة في مواجهة التهديدات الإيرانية، ومن جهة أخرى، يظل هذا التعاون محكوماً بحساسيات سياسية وشعبية تتطلب

إدارة دقيقة ومتوازنة.

وعليه، فإن إسرائيل مرشحة للعب دور متزايد في منظومة الأمن الإقليمي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ما يضيف بعداً جديداً إلى معادلة التوازنات في المنطقة.

5. القوى المتوسطة (تركيا - باكستان - الهند): صعود الشركاء الجدد

في ظل التحولات التي يشهدها النظام الإقليمي، برزت مجموعة من القوى المتوسطة التي تسعى إلى توسيع دورها في الخليج، مستفيدة من الفراغ النسبي الذي نتج عن تراجع الاعتماد الأحادي على الولايات المتحدة.

تأتي في مقدمة هذه القوى تركيا، التي تعمل على تعزيز حضورها من خلال الجمع بين القوة العسكرية والتأثير السياسي، إضافة إلى امتلاكها صناعة دفاعية متطورة، خاصة في مجال الطائرات المسيّرة. وتسعى أنقرة إلى تقديم نفسها كشريك أممي مرن، قادر على التفاعل مع مختلف الأطراف دون الانخراط في صراعات مباشرة.

كما تبرز باكستان كشريك عسكري محتمل، نظراً لما تمتلكه من قدرات عسكرية وخبرة في التعاون الدفاعي مع دول الخليج، مع حرصها في الوقت ذاته على الحفاظ على توازن علاقاتها مع إيران.

أما الهند، فتمثل فاعلاً اقتصادياً وأمنياً صاعداً، تسعى إلى تأمين مصالحها في مجال الطاقة، وتعزيز حضورها في المنطقة من خلال شراكات استراتيجية، خاصة في مجالات التكنولوجيا والدفاع.

ويعكس صعود هذه القوى تحولاً نحو نظام أممي أكثر تعددية، حيث لم يعد الاعتماد على قوة واحدة كافياً، بل باتت دول الخليج تسعى إلى بناء شبكة من الشراكات المتنوعة التي تمنحها هامشاً أكبر من المناورة.

خلاصة تحليل الفاعلين

تكشف قراءة تفاعلات الفاعلين أن المنطقة تتجه نحو نموذج جديد من التوازنات، يقوم على تعدد مراكز القوة، وتداخل الأدوار، وغياب الهيمنة المطلقة لأي طرف. ففي الوقت الذي تسعى فيه دول الخليج إلى تحقيق الاستقلال الاستراتيجي دون الدخول في مواجهة، تعمل إيران على فرض معادلة ردع غير مباشر، بينما تحاول الولايات المتحدة إعادة تعريف دورها، وتبرز إسرائيل كفاعل عسكري مؤثر، في حين تصعد القوى المتوسطة لملء الفراغ.

وبذلك، فإن المشهد الإقليمي يتجه نحو نظام أمني مرن ومعقد، تحكمه التوازنات المتحركة، وليس التحالفات الثابتة، ما يجعل إدارة هذا النظام تتطلب قدراً عالياً من المرونة والقدرة على التكيف الاستراتيجي.

تحليل ميزان القوى ونقاط الضعف

يكشف ميزان القوى في الخليج بعد الحرب عن مفارقة أساسية: فالقوة لم تعد تُقاس فقط بحجم الترسانة أو عدد القواعد العسكرية أو مقدار الإنفاق الدفاعي، بل بمدى القدرة على امتصاص الضربات، وحماية البنية التحتية، والاستمرار في العمل تحت الضغط، وإدارة الصراع من دون الانزلاق إلى الانهيار أو الفوضى. ومن هذه الزاوية، فإن الحرب أعادت تعريف معنى القوة والضعف في البيئة الخليجية.

على مستوى القوة الصلبة، ما زالت الولايات المتحدة وإسرائيل تحتفظان بتفوق عسكري وتكنولوجي واضح، سواء من حيث القدرات الجوية أو الاستخباراتية أو القدرة على تنفيذ عمليات دقيقة وعميقة. غير أن هذا التفوق، رغم أهميته، لم يبلغ القدرة الإيرانية على فرض معادلة ردع مضاد عبر وسائل غير متكافئة. فإيران، وإن كانت أضعف من خصومها في الحرب التقليدية الشاملة، أثبتت أنها قادرة على جعل كلفة استهدافها مرتفعة، من خلال تهديد الممرات المائية، وضرب العمق الحيوي، واستخدام شبكة من الأدوات المرنة والموزعة. هذه المعادلة تجعل ميزان القوى في الخليج غير محسوم بشكل نهائي لأي طرف، بل قائماً على توازن هش بين التفوق التكنولوجي من جهة، والقدرة على الإرباك والاستنزاف من جهة أخرى.

أما بالنسبة إلى دول الخليج، فإن الحرب أبرزت بوضوح أن القوة الاقتصادية وحدها لا تكفي لحماية الأمن الوطني إذا لم تكن مدعومة بمنظومة دفاعية متكاملة وقدرة مؤسسية عالية على إدارة الأزمات. فهذه الدول تمتلك موارد مالية ضخمة، وقابلية سريعة لتحديث جيوشها، وشبكات علاقات واسعة مع القوى الكبرى، لكنها في الوقت نفسه تواجه نقاط ضعف بنيوية، أهمها كثافة الاعتماد على البنية التحتية الحيوية المركزة، وحساسية منشآتها للطاقة والمياه والموانئ لأي ضربات دقيقة، إضافة إلى استمرار محدودية التكامل العسكري الخليجي بالمقارنة مع حجم التهديدات العابرة للحدود.

وتتجلى إحدى أهم نقاط الضعف في أن البنية الأمنية الخليجية ظلت لفترة طويلة قائمة على افتراض أن الردع الخارجي سيمنع الحرب من الوصول إلى الداخل. لكن الحرب الأخيرة أثبتت أن هذا الافتراض لم يعد صالحاً بالدرجة نفسها، لأن التهديدات الحديثة تستطيع

تجاوز خطوط الدفاع التقليدية، واستهداف العمق الاستراتيجي عبر مسارات غير متوقعة وبكلفة أقل. كما أن الاعتماد المفرط على الشركاء الخارجيين في مجالات حيوية مثل الإنذار المبكر والصيانة والتسليح والتغطية الجوية خلق نوعاً من الهشاشة البنيوية، بحيث يصبح أي تردد أو إعادة تموضع من قبل الحليف الخارجي عاملاً مؤثراً مباشرة في حسابات الأمن الوطني.

ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى هذه الصورة من زاوية الضعف فقط. فالحرب أبرزت أيضاً عناصر قوة مهمة لدى دول الخليج، تتمثل في سرعة التكيف، والقدرة على تعبئة الموارد، والمرونة في إعادة ترتيب الأولويات، فضلاً عن أن الخبرة المتراكمة في مواجهة المخاطر دفعت هذه الدول إلى مراجعة العديد من مسلماتها السابقة. وهذا بحد ذاته يمثل نقطة قوة استراتيجية، لأن الأنظمة التي تتعلم من الأزمات وتعيد بناء نفسها على ضوء الدروس المستفادة تكون أكثر قدرة على الصمود في المراحل التالية.

الإشارات والدلالات على التحول القادم

في التحليل الاستراتيجي، لا تتحدد الاتجاهات الكبرى فقط من خلال الوقائع الصريحة أو القرارات المعلنة، بل كثيراً ما تتشكل عبر إشارات صغيرة ومتناثرة تبدو في ظاهرها هامشية، لكنها تحمل في باطنها دلالات عميقة على التحول القادم. ومن هذا المنظور، فإن مرحلة ما بعد الحرب تزخر بعدد من الإشارات الضعيفة التي تستحق الانتباه، لأنها تكشف عن تغير تدريجي في العقيدة الأمنية الخليجية وفي شكل العلاقات الإقليمية والدولية.

أولى هذه الإشارات تتجسد في تحول الخطاب الخليجي من الحديث عن "احتواء إيران" أو "خفض التصعيد معها" إلى الحديث عن "الردع" و"تحصين الداخل" و"إعادة بناء القدرات الوطنية". هذا التحول في اللغة ليس مجرد تعديل اصطلاحي، بل يعكس تغيراً في الإدراك الاستراتيجي. فعندما تنتقل الدول من منطلق إدارة العلاقة مع التهديد إلى منطلق بناء القدرة الذاتية على مواجهته، فهذا يعني أنها لم تعد تنظر إلى الخطر بوصفه احتمالاً عابراً، بل كمعطى دائم ينبغي تنظيم الأمن على أساسه.

والإشارة الثانية تتمثل في تصاعد النقاش الخليجي حول تنويع الشركاء الأمنيين. صحيح أن الولايات المتحدة ستظل لاعتبارات عملية وعسكرية اللاعب الخارجي الأكثر حضوراً، لكن مجرد فتح النقاش حول أدوار أكبر لتركيا أو باكستان أو بعض القوى الأوروبية والآسيوية يعبر عن ميل واضح إلى تقليل الاعتماد الأحادي. وغالباً ما تبدأ التحولات الاستراتيجية الكبرى في شكل نقاشات جزئية أو تفاهات فنية أو اتفاقيات قطاعية قبل أن تتحول إلى عقيدة مستقرة.

أما الإشارة الثالثة، فتتمثل في تنامي الاهتمام بحماية المنشآت الحيوية خارج المنظور العسكري التقليدي. فحين تبدأ الدول في التركيز على أمن الموانئ، ومحطات الطاقة، والشبكات الكهربائية، والبنية الرقمية، وسلاسل الإمداد، فإنها تكون عملياً بصدد الانتقال من فهم ضيق للأمن إلى مفهوم أشمل يتعامل مع الدولة كوحدة متكاملة من الوظائف الحيوية. وهذا التحول مهم جداً، لأنه يعكس استيعاباً لدروس الحرب الحديثة، حيث يمكن لهجوم محدود ومدروس أن يشل قطاعات أساسية من دون حاجة إلى حرب شاملة.

وتبرز أيضاً إشارة رابعة في ازدياد أهمية الأمن البحري في التفكير الخليجي. فالتأكيد المتكرر على رفض التحكم الإيراني في مضيق هرمز، وعلى ضرورة تأمين طرق بديلة للتصدير، يدل على أن الخليج بدأ يدرك أن المعركة المقبلة قد لا تكون على الحدود البرية أو في المجال الجوي فقط، بل في الممرات البحرية والاقتصاد اللوجستي. وهذه نقلة ذهنية بالغة الأهمية، لأنها توسع دائرة التخطيط الأمني من نطاق الحدود الوطنية الضيقة إلى فضاء الممرات الاستراتيجية العابرة للحدود.

كل هذه الإشارات، حين تُقرأ معاً، تقود إلى استنتاج مفاده أن التحول الخليجي ليس مجرد رد فعل ظرفي على حرب بعينها، بل بداية إعادة تموضع أعمق قد يعيد تشكيل تعريف الأمن، وطبيعة التهديد، وأولويات الاستثمار السياسي والعسكري والاقتصادي في السنوات القادمة.

الاتجاهات الاستراتيجية

إذا كانت الإشارات الضعيفة تمثل العلامات المبكرة للتحول، فإن الاتجاهات الاستراتيجية تمثل المسارات الأوضح والأكثر ثباتاً التي بدأت تتشكل في البيئة الخليجية بعد الحرب. ومن خلال قراءة المعطيات الراهنة، يمكن القول إن المنطقة تتجه نحو عدة مسارات مترابطة ستؤثر بعمق في شكل الأمن الخليجي خلال المدى المتوسط.

أول هذه الاتجاهات هو تصاعد مركزية الردع الدفاعي في التفكير الخليجي. فبعد أن كان الإنفاق العسكري في السابق يركز بدرجة كبيرة على شراء المنصات الكبرى وتعزيز المكانة العسكرية التقليدية، باتت الأولوية تتجه نحو بناء نظم دفاع جوي وصاروخي أكثر تكاملاً ومرونة، وتعزيز القدرة على الاكتشاف المبكر والاعتراض السريع، والتعامل مع المسيّرات والهجمات المركبة. وهذا يعني أن الأمن الخليجي سيتجه في المرحلة المقبلة نحو استثمارات أكثر تخصصاً وأقل استعراضاً، تركز على الفاعلية العملية أكثر من الرمزية الاستراتيجية.

ثاني الاتجاهات هو دمج الأمن الاقتصادي ضمن بنية الأمن الوطني. ففي ضوء الحرب، أصبح واضحاً أن الاقتصاد ليس مجرد قطاع يحتاج إلى الحماية، بل هو بحد ذاته ساحة

أمنية. فاستهداف الطاقة أو تعطيل الملاحة أو رفع تكاليف التأمين أو تهديد سلاسل الإمداد يمكن أن يكون له أثر لا يقل خطورة عن الضربات العسكرية المباشرة. وعليه، من المرجح أن تنظر الدول الخليجية إلى مشاريع الأنابيب البديلة، والموانئ المتعددة، والتخزين الاستراتيجي، والبنى اللوجستية المرنة، بوصفها أدوات ردع وصدود، لا مجرد مشاريع تنموية.

ثالث الاتجاهات هو التدرج نحو التعددية الأمنية. فلا الولايات المتحدة ستختفي من الخليج، ولا الخليج سيقطع صلته بها، لكن المرجح هو أن نموذج العلاقة سيتغير من اعتماد شبه كامل على ضامن واحد، إلى شبكة من الشراكات المتداخلة. وقد لا تصل هذه التعددية إلى مستوى التحالفات الصلبة أو المحاور المغلقة، لكنها ستظهر في صورة اتفاقيات دفاعية نوعية، وشراكات تقنية، وتدريب عسكري، وتعاون استخباراتي متنوع، بما يمنح دول الخليج هامشاً أكبر من المناورة والمرونة.

أما الاتجاه الرابع، فهو تراجع جدوى الحياد السلمي وصعود الحياد المشروط. لقد بينت الحرب أن مجرد الامتناع عن الانخراط لا يكفي لتحديد الدولة عن التداعيات، ولذلك ستتجه الدول الخليجية إلى صياغة موقف أكثر فاعلية: حياد لا يعني الغياب، بل القدرة على التأثير في المسارات، ووضع خطوط حمراء، والمشاركة في هندسة الطول السياسية، من دون التورط في حرب مباشرة إلا عند الضرورة القصوى.

والإتجاه الخامس يتمثل في إعادة تعريف العلاقة مع إيران. فالحرب أضعفت الرهان على إمكانية تحويل الحوار وحده إلى أداة كافية لضبط السلوك الإيراني، لكنها في الوقت نفسه لم تفتح أفقاً واقعياً لاستراتيجية القضاء الكامل على إيران كعامل تهديد. وهذا يعني أن العلاقة المستقبلية ستتأرجح بين مستويين: الردع الصلب لتقليص المخاطر، والتواصل السياسي المحدود لمنع الانفجار الشامل. وهذه العلاقة المركبة ستظل واحدة من أكثر ملفات الأمن الخليجي حساسية وتعقيداً.

التنبؤ الاستراتيجي

تشير القراءة الاستشرافية لمسار الأحداث إلى أن الخليج مقبل على مرحلة انتقالية قد تمتد لعدة سنوات، ولن يكون عنوانها "السلام المستقر" بقدر ما سيكون "إدارة التهديدات ضمن بيئة توتر مزمن". وهذا يعني أن التوقع الأكثر واقعية لا يقوم على نهاية حاسمة للصراع أو على تسوية شاملة قريبة، بل على تشكل نظام إقليمي جديد بطيء ومتدرج، تحكمه اختبارات متكررة للقوة والردع والمرونة السياسية.

الاتجاه العام للأحداث يوحي بأن دول الخليج ستسعى إلى بناء نظام أممي هجين يجمع بين ثلاثة مستويات متكاملة: أولها تعزيز القدرات الوطنية الذاتية، وثانيها تعميق التعاون

الخليجي المشترك، وثالثها الحفاظ على الشراكات الدولية لكن بصيغة أكثر توازناً وانتقائية. ومن المرجح أن يصبح التركيز على "الصمود الاستراتيجي" مساوياً في أهميته للتركيز على "الردع"، لأن الخبرة الأخيرة بينت أن القدرة على الاستمرار تحت الضغط لا تقل أهمية عن القدرة على منع الهجوم منذ البداية.

أما القوى الدافعة لهذا المسار فتتمثل في استمرار التهديد الإيراني، وتآكل الثقة الكاملة بالضمانات الخارجية، وارتفاع الأهمية الاستراتيجية لممرات الطاقة، وتزايد الحاجة إلى حماية مشروعات التحول الاقتصادي الخليجي من الارتدادات الأمنية. وفي الوقت نفسه، هناك قيود واضحة قد تبطئ هذا التحول أو تجعله غير مكتمل، من بينها تفاوت أولويات دول الخليج، واختلاف تصوراتها للعلاقة مع إيران، والاعتماد البنيوي المستمر على التكنولوجيا والدعم الخارجي، فضلاً عن تعقيدات البيئة الدولية الأوسع.

وتكمن نقاط التحول الكبرى التي قد تحدد شكل المرحلة المقبلة في عدة ملفات، أهمها مستقبل مضيق هرمز، وشكل أي تفاهات أمريكية-إيرانية محتملة، ومدى نجاح دول الخليج في ترجمة خطاب التكامل الأممي إلى مؤسسات وآليات عملية، إضافة إلى قدرة إيران على إعادة بناء بعض قدراتها أو توسيع أنماط الضغط غير المباشر عبر الإقليم.

بناءً على ذلك، فإن التنبؤ الأقرب إلى الواقعية هو أن الخليج سيتجه إلى تعزيز مناعته الاستراتيجية أكثر من اتجاهاه إلى حسم البيئة الإقليمية لصالحه. بمعنى آخر، لن يكون الهدف في المدى المنظور هو إنهاء مصادر التهديد نهائياً، بل تقليص قدرتها على الإيذاء، ورفع كلفة استخدامها، وتقوية قدرة الدولة الخليجية على امتصاصها والتكيف معها.

السيناريوهات الاستراتيجية

في ضوء المعطيات الراهنة، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل الأمن الخليجي، تختلف في درجة التصعيد، وطبيعة الترتيبات الإقليمية، ومستوى قدرة الأطراف على إدارة تناقضاتها.

1. السيناريو الأكثر ترجيحاً: الحرب الباردة الإقليمية

يبدو هذا السيناريو هو الأقرب للتحقق، لأنه يجمع بين بقاء أسباب الصراع، وتراجع فرص الحرب الشاملة، وغياب التسوية النهائية. في هذا السيناريو، لا تتجه المنطقة إلى مواجهة مباشرة واسعة، لكنها لا تنتقل أيضاً إلى سلام مستقر، بل تبقى في حالة توتر مزمن، تُدار من خلال الردع المتبادل، والضغط غير المباشر، وسباق التسلح، والحروب الرمادية، والتحركات الدبلوماسية الحذرة.

في ظل هذا السيناريو، ستواصل إيران محاولة استخدام أوراق الضغط غير المباشر، خاصة في المجال البحري وعبر الوكلاء والتهديدات الصاروخية، فيما تركز دول الخليج على التحصين، والتكامل الدفاعي، وتنويع الشراكات، من دون الذهاب إلى قطيعة شاملة أو حرب مفتوحة. وهذا السيناريو مرجح لأنه ينسجم مع طبيعة الأطراف: إيران لا تريد انهياراً داخلياً نتيجة حرب شاملة، ودول الخليج لا ترغب في تحمل كلفة مواجهة كبرى، والولايات المتحدة لا تبدو راغبة في انغماس طويل ومكلف.

2. السيناريو الأفضل: نظام أممي إقليمي شامل

يقوم هذا السيناريو على نجاح الأطراف الدولية والإقليمية في بلورة ترتيبات جديدة للأمن الإقليمي، تأخذ في الاعتبار مصالح دول الخليج، وتضع قيوداً على السلوك الإيراني، وتؤسس لقواعد أكثر وضوحاً في ما يتعلق بالملاحقة، والهجمات الصاروخية، ودور الوكلاء. ولا يعني هذا السيناريو بالضرورة تحول إيران إلى شريك موثوق، لكنه يفترض على الأقل وجود تفاهات تحد من مخاطر الانفجار الكبير، وتسمح بإدارة التنافس ضمن حدود مضبوطة.

ورغم أن هذا السيناريو هو الأفضل من حيث نتائجه على الاستقرار، فإنه يظل أقل احتمالاً في المدى القريب، لأن شروطه تتطلب قدراً من الثقة المتبادلة، وضمانات تنفيذية، وإرادة دولية متماسكة، وهي عناصر لا تبدو متوفرة بما يكفي حالياً. ومع ذلك، يبقى هذا المسار هدفاً استراتيجياً مهماً ينبغي ألا يُستبعد من حسابات دول الخليج، لأنه يمثل الخيار الأقل كلفة على المدى الطويل.

3. السيناريو الأخطر: التصعيد الإقليمي الواسع

يفترض هذا السيناريو فشل الردع، أو سوء التقدير من أحد الأطراف، أو تعثر المسارات الدبلوماسية، بما يؤدي إلى توسع الصراع ليشمل هجمات أوسع على البنية التحتية للطاقة، أو إغلاقاً فعلياً لمضيق هرمز، أو انخراطاً أكثر مباشرة من بعض دول الخليج في المواجهة. وفي هذه الحالة، ستكون المنطقة أمام أزمة أمنية واقتصادية شاملة، تتضرر فيها أسواق الطاقة العالمية، وتراجع ثقة المستثمرين، وتتعرض مشاريع التنمية الخليجية لانتكاسات كبيرة.

هذا السيناريو أقل ترجيحاً من سيناريو الحرب الباردة الإقليمية، لكنه يظل قائماً، لأن البيئة الحالية مشبعة بعناصر سوء التقدير والتوترات غير المضبوطة. ولذا فإن مجرد انخفاض احتماله لا يبرر تجاهله، بل على العكس، ينبغي أن يكون حاضراً بقوة في التخطيط الاستراتيجي، خاصة على مستوى حماية المنشآت الحيوية، والتأهب البحري، واستمرارية الخدمات الأساسية.

التقدير العام

تشير المحصلة العامة للتليل إلى أن الخليج دخل بالفعل مرحلة استراتيجية جديدة، لم يعد فيها الأمن مسألة يمكن اختزالها في حماية خارجية أو في صفقات تسليح أو في رهانات دبلوماسية جزئية. لقد أصبحت البيئة الإقليمية أكثر تعقيداً من أن تُدار بأدوات الماضي، وأكثر انكشافاً من أن تسمح بالطمأنينة التقليدية، وأكثر تشابكاً من أن تُعالج بمنطق رد الفعل المؤقت.

فالحرب الأخيرة أثبتت أن التهديد الإيراني ليس مجرد ملف سياسي قابل للتفاوض أو موجة تصعيد عابرة، بل هو بنية تهديد مستمرة، قادرة على التكيف، وعلى إنتاج أدوات ضغط مرنة ومتجددة. وفي المقابل، أثبتت أيضاً أن دول الخليج، رغم ما تملكه من ثقل مالي وسياسي، تحتاج إلى مراجعة شاملة في مفهوم الأمن، وفي أولوياته، وفي آليات بنائه المؤسسي والتكامل الإقليمي حوله.

وعليه، فإن التقدير الأرجح هو أن الخليج سيتجه خلال السنوات المقبلة إلى بناء مقاربة أمنية تقوم على ثلاثة مرتكزات: تعزيز المناعة الذاتية، وتوسيع قاعدة الشراكات، وتقليص قابلية الداخل للاختراق أو التعطيل. غير أن نجاح هذه المقاربة سيبقى رهناً بقدرة دول الخليج على تجاوز الفجوة بين الإدراك الاستراتيجي الجديد وبين البنية المؤسسية القديمة، أي بين اقتناعها بضرورة التغيير وبين سرعتها في تنفيذ هذا التغيير على الأرض.

التوصيات الاستراتيجية

تقتضي المعطيات الراهنة أن يتحرك صانع القرار الخليجي من منطق إدارة الأزمة إلى منطق إعادة بناء البيئة الأمنية من جذورها. وهذا يتطلب:

1 النظر إلى الأمن بوصفه منظومة شاملة لا تنحصر في البعد العسكري، بل تشمل الطاقة، والمياه، والموانئ، والفضاء الرقمي، وسلاسل الإمداد، والقدرة المجتمعية والمؤسسية على الصمود. فالدولة الحديثة لا تُشَل فقط عندما تُقصف حدودها، بل أيضاً عندما تُضرب وظائفها الحيوية أو تُربك شبكاتها الأساسية. ومن هنا، تصبح الأولوية الأولى هي تسريع بناء منظومة دفاع جوي وصاروخي خليجية أكثر تكاملاً، لا على مستوى الشراء فقط، بل على مستوى الإنذار المبكر، وتبادل البيانات في الزمن الحقيقي، والتنسيق العملياتي، وتوحيد بعض المعايير والإجراءات. إن التهديدات العابرة للحدود لا يمكن مواجهتها بمنطق السيادة الأمنية المنفصلة، لأن الصاروخ أو المسيّرة لا يعترفان بالحدود السياسية عندما يتعلق الأمر بزمن الاستجابة.

2 تحسين البنية التحتية الحيوية من منظور أمني متعدد الطبقات. ويشمل ذلك منشآت النفط والغاز، والموانئ، ومحطات تحلية المياه، والشبكات الكهربائية، ومراكز البيانات، وأنظمة النقل والاتصالات. ويجب أن ينتقل التفكير من حماية النقطة إلى حماية الوظيفة؛ أي من حماية المبنى أو الموقع فقط إلى ضمان استمرار الخدمة حتى في حال تعرض جزء من المنظومة للضرب أو التعطيل.

3 تنويع الشراكات الأمنية دون كسر الشراكة الأمريكية. فالمطلوب ليس استبدال شريك بآخر، بل بناء شبكة أوسع من العلاقات الدفاعية والتقنية والاستخباراتية، بما يمنح دول الخليج مرونة أكبر، ويقلل من مخاطر الارتهان لمصدر واحد. وهذه التعددية ينبغي أن تُبنى على أساس الاحتياجات الواقعية: دفاع جوي، تقنيات مضادة للمسيّرات، أمن بحري، دفاع سيراني، صناعات دفاعية مشتركة، وتدريب نوعي.

كما تبرز أهمية بناء استراتيجية للأمن الاقتصادي تكون جزءاً أصيلاً من العقيدة الأمنية، لا مجرد ملحق بها. ويشمل ذلك الاستثمار في طرق تصدير بديلة، وتعزيز التخزين الاستراتيجي، وتطوير الموانئ البديلة، ورفع كفاءة الربط بين الخليج والبحر الأحمر وبحر العرب، بما يقلل من مستوى الارتهان لمضيق هرمز بوصفه نقطة اختناق استراتيجية.

4. دبلوماسياً، ينبغي أن تنتقل دول الخليج من موقع المتلقي لنتائج التفاهات الدولية إلى موقع المشارك في صناعتها. فالتجارب السابقة أثبتت أن أي تسوية لا تضع التهديدات الصاروخية والبحرية والوكلاء ضمن إطارها ستظل تسوية ناقصة، بل قد تتحول إلى هدنة مؤقتة تعيد إنتاج الخطر في صورة أكثر تعقيداً. ولذلك، فإن المبادرة الخليجية يجب أن تتجه نحو طرح رؤية أمن إقليمي تقوم على مبادئ واضحة: حرية الملاحة، عدم استهداف البنية التحتية المدنية، ضبط التهديدات غير المتكافئة، ورفض استخدام الوكلاء كأدوات نفوذ إقليمي.

وفي المستوى الأعمق، تحتاج دول الخليج إلى ترسيخ ثقافة الاستباق الاستراتيجي، أي الانتقال من انتظار التهديد ثم الرد عليه، إلى رصد إشاراته المبكرة، وتقليص نقاط الضعف التي يمكن أن يستغلها، وبناء خيارات متعددة قبل أن تفرض الأزمة منطقتها. فالخطر في البيئة الإقليمية الراهنة لم يعد يكمن فقط في قوة الخصم، بل أيضاً في بطء التكيف معه.

الخلاصة التنفيذية

إن الأمن الخليجي لم يعد يُقاس بكمية السلاح أو حجم التحالفات فقط، بل بقدرة الدولة والنظام الإقليمي على الصمود، والتكيف، والردع، ومنع الخصوم من تحويل نقاط القوة الاقتصادية إلى نقاط ضعف أمنية. لقد أظهرت الحرب أن الحماية الخارجية، مهما بلغت أهميتها، لا تكفي وحدها، وأن الحوار مع الخصم، مهما كان ضرورياً، لا يغني عن بناء القدرة الذاتية، وأن الحياد، مهما بدا عقلانياً، لا يضمن النجاة من تداعيات الصراعات إذا لم يُدعم بمنظومات صلبة للردع والتحصين.

وبناءً على ذلك، فإن المرحلة المقبلة ستكافئ الدول التي تنجح في الجمع بين الردع العسكري، والمرونة المؤسسية، والتنوع في الشراكات، والدبلوماسية الوقائية، والأمن الاقتصادي ضمن رؤية واحدة متماسكة. أما الدول التي ستظل تفكر بالأدوات القديمة في بيئة متغيرة، فستجد نفسها أكثر عرضة للضغط والاستنزاف. ومن ثم، فإن الرهان الحقيقي لا يتعلق فقط بمنع الحرب المقبلة، بل ببناء نظام أمني يجعل الخليج أكثر قدرة على العيش والاستمرار والتأثير حتى في ظل عالم إقليمي مضطرب.



www.asamcenter.com
info@asamcenter.com

